

# "الحقوق والحريات" تطالب بتحقيق في وفاة 266 معتقل داخل أماكن الاحتجاز



الثلاثاء 26 مايو 2015 12:05 م

أدانت "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات" وفاة البرلمانى المعتقل "محمد محمد محمد الفلاحى"-58- عامًا، وذلك بعد حرمانه من العلاج داخل محبسه بسجن جمصة بمحافظة الدقهلية؛ حيث كان يعاني من حصى في الكلى والتهاب في المرارة، بخلاف تليّف كبدي، في حين أن أطباء السجن لم يصفوا له أي علاج، رغم مطالبات زوجته أكثر من مرة أن يتم نقله إلى المستشفى، في حين أنه لم يدخل العناية المركزة بمستشفى جامعة الأزهر بمدينة دمياط الجديدة، إلا بعد أن ساءت حالته بشكل واضح، ومع ذلك أصّر الأمن الوطني على إخراجهم من الرعاية رغم حرج الحالة، وأعادوه إلى السجن، مما أسهم في تدهور صحته بشكل مفاجئ، ومن ثم عاد إلى المستشفى، والذي وافته المنية فيه صباح يوم 25 مايو 2015.

ومن جانبها حوّلت التنسيقية قوات أمن الانقلاب ودخلته مسؤلية وفاة "الفلاحى" بشكل مباشر؛ حيث إن إخراجهم من الرعاية ومن قبلها حرمانهم من العلاج؛ تسبب بشكل مباشر في الوفاة، ما يصل بالأمر إلى مرتبة القتل العمد نتيجة الحرمان من العلاج

وبحسب ما رصدته التنسيقية في حالات الحرمان من العلاج ومن ثم الوفاة داخل المعتقلات، والتي كان من بينها مؤخرًا وفاة الدكتور فريد إسماعيل إثر إصابته بغيبوبة كبدية، ومن قبله أيضًا الدكتور طارق الغندور، فهي شخصيات تشترك في معارضتها للنظام الانقلابي، ما يثير الريبة والشك في تلك الآلية المشتركة التي تُوفي بها الجميع

ومن ثم تطالب التنسيقية بفتح تحقيق عاجل في وفاة "محمد الفلاحى" ومن قبله "إسماعيل" و"الغندور" ومن قبلهم الكثيرون؛ حيث وصلت حالات الوفاة بالسجون ومقار الاحتجاز نتيجة الحرمان من العلاج إلى 265 حالة، منذ 3 يوليو 2013 وحتى الآن، كان منها في العام الأخير فقط 135 حالة، كما أنها الحالة الثانية التي يتم الكشف عنها بداخل سجن جمصة العمومي؛ حيث سبقها وفاة وليد على طغيان في 17 إبريل 2015 الماضي

وطالبت التنسيقية المنظمات الحقوقية والناشطين سواء على المستوى المحلي أو الدولي، بالوقوف أمام مسؤولياتهم والقيام بزيارات مكثفة لمراقبة السجون والمعتقلات، ومن ثم وضع حد لهذا الإهمال المتعمد الذي يودي بالمعتقلين السياسيين ويعمل على تصفيتهم بدم بارد